إجراءات أمنية ذكرّت المواطنين بقمة بغداد

محافظ بغداد يقيم وليمة وسط شارع "المتنبي" ويقطع الطرق المؤدية إليه

فوجئ رواد شارع المتنبي يوم امس بقطع الطرق المؤدية إليه من مسافات بعيدة،وتعدد نقاط التفتيش في الشوارع والأزقة التي تطل على الشارع.

شهود عيان كانوا حاضرين في الشارع صباح امس أكدوا في حديثهم لـ"المدى " بان الشارع ومنذ الساعة الثامنة صباحا شهد وجود عدد كبير من السيارات الحكومية ومواكب المسؤولين واعداد كبيرة من القوات الامنية لم يسبق لتواجدها مثيل الا في حالات الانذار القصوى،لافتين الى ان محافظة بغداد تقيم فعالية خاصة بمناسبة ثورة العشرين في المتنبي.

بغداد/ نزار الطيّب

وكان محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق قد اعلن عن اقامة معرض نوعي متخصص لاحياء ثورة العشرين في المركز الثقافي البغدادي .

وفي بيان سابق صدر عن مكتب المحافظ وتلقت "المدى " نسخة منه اشار الى عبد الرزاق وخلال استقباله امين عام تجمع ابناء ثورة العشرين عبد الحسين الياسري بمكتبه بديوان المحافظة ناقش التفاصيل الكاملة لاقامة وتنظيم معرض نوعي متخصص لتخليد واحياء ثورة العشرين في المركز الثقافي البغدادي بشارع المتنبي .

الى ذلك اكد الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق الذي أقام حفلا تأبينا في شارع المتنبي للراحل نعيم الشرطي الذي توفي قبل ايام، ان وجود القوات الامنية الكثيفة حال دون اكمال الاحتفالية بالشكل المخطط له.

المتحدث باسم الاتحاد ابراهيم الخياط اوضح في اتصال مع "المدى" ان "الاتحاد قد اعد المستلزمات للحفل التأبيني ،ولكن لم يستطع ان يحمل كل المستلزمات الى داخل الشارع لإحياء المناسبة بسبب قطع الطرق المؤدية الى المتنبي".

وفارق الكتبيّ المعروف نعيم الشطري الحياة في مدينة الطب فجر الاحد الماضي ، بعد معاناة طويلة مع المرض.

الخياط أفاد بانه ظن ان وجود العدد الكبير من السيارات الحكومية كان من اجل مشاركة وزارة الثقافة وبعض الشخصيات الحكومية والبرلمانية التي تهتم بالشأن الثقافي في الحفل التأبيني للشخصية الثقافية "الشطري"، متابعا "لكننا اكتشفنا بان المحافظ ونقابة الصحفيين جاءت ببعض الشخصيات العربية التي شاركت في احتفال يوم الصحافة العراقي الى الشارع واغلقت الطرق المؤدية اليه".

وكانت نقابة الصحفيين قد احتفلت بعيدها الثالث والأربعين بعد المئة الخميس الماضي في فندق االرشيد في احتفالية غير مسبوقة بحضور فنانين عرب وأجانب ورؤساء مؤسسات إعلامية لأكثر من ٣٠٠ شخصية، لتكون هذه الاحتفالية هي الأكبر والأكثر إنفاقا في تاريخ النقابة التي لم تقدم لصحفيي العراق سوى قانون أعرج ومنح مالية توزع سنويا ،حسب وصف الصحفيين.

فيما انتقد محمد سلمان صاحب مكتبة في الشارع الإجراءات الأمنية غير المسبوقة في "المتنبي" والتي عطلت اعمال الكثيرين حسب وصفه.

سلمان اكد لـ"المدى" بان الحضور الكثيف لمسؤولين ولقوات امنية احدث ارباكا في الشارع، متابعا "الجمعة هو اليوم الوحيد الذي يشهد فيه المتنبي حضورا كبيرا من رواده، واغلاقه بهذا الشكل يؤثر على سوق العمل والفعاليات الثقافية التي تجرى داخله".

ووجهت وزارة الداخلية مؤخرا، جميع مواكب الحمايات بعدم قطع الشوارع وعرقلة سير العجلات المدنية وإطلاق العيارات النارية، فيما توعدت باتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة بحق المخالفين.

وقالت الوزارة في بيان صدر عنها وتلقت "المدى " نسخة منه، إن "الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية عدنان الأسدي أصدر أمرا لجميع مواكب الحمايات بعدم قطع الشوارع أو عرقلة سير العجلات المدنية والسماح لها بتجاوز المواكب وبدون مضايقة وعدم احتكار الشارع"، مبينة أنه "وجه أوامر بمراعاة مشاعر المواطنين وحقوقهم في استخدام الطريق".

وأضافت الوزارة أن "الوكيل الأقدم أمر أيضاً بمنع إطلاق العيارات النارية من قبل أفراد الحمايات منعاً باتاً"، مؤكدة أنه "سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة بحق المخالفين".

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي قد أمر في (٢ كانون الثاني ٢٠١٢)، حمايات المسؤولين بالالتزام بالضوابط والقوانين أثناء تنقلهم في الشوارع العامة، مؤكداً أنه سيتم تشكيل مفارز خاصة لرصد المخالفات، فيما توعد بمحاسبة المقصرين.

ووصف شهود عيان لـ"المدى " بان الاحتياطات الامنية التي كانت موجودة يوم امس في شارع المتنبي لم تشهد لها العاصمة مثيلا الا في حالات الاحترازات الامنية التي سبقت ورافقت مؤتمر القمة العربية.

واكد شاهد عيان طلب عدم ذكر اسمه بان المواطنين منعوا من الوصول إلى المرسى القريب من شارع المتنبي، كما اغلق شارعا الجمهورية والرشيد وجسر الشهداء، متابعا ان "وجود محافظ بغداد والنائب كمال الساعدي وعدد من الضيوف العرب الذين شاركوا في احتفالية نقابة الصحفيين كان سبباً في منع رواد الشارع من التحرك بحرية في داخل الشارع".

واضاف الشاهد "بسبب كثرة الازدحام وعدد القوات الامنية لم استطع مشاهدة الضيوف، والبعض قال ان المطربتين العربيتين شيرين ومادلين مطر من ضمن الحاضرين في الشارع" متابعا " كما اقامت المحافظة وليمة غداء كبيرة جدا في داخل الشارع واحضرت عددا من العربات الخاصة التي تحمل الاطعمه وعدداً من عمال الخدمة.

يشار الى ان شارع المتنبي هو السوق الثقافي لأهالي بغداد حيث تزدهر فيه تجارة الكتب بمختلف أنواعها ومجالاتها وينشط عادة في يوم الجمعة. وتوجد فيه مطبعة تعود إلى القرن التاسع عشر. كما يحتوي على عدد من المكتبات التي تضم كتباً ومخطوطات نادرة إضافة إلى بعض المباني البغدادية القديمة، وكانت مباني المحاكم المدنية قديماً والمسماة حالياً بمبنى القشلة، وهي المدرسة الموفقية التي بناها موفق الخادم، وكانت هذه المدرسة في مبنى القشلة الحالي (والذي كان موضع مديرية العقاري (الطابو) ووزارة العدل في العهد الملكي)، وحالياً هو سوق لبيع الكتب والمجلات القديمة والحديثة. وتعرض شارع المتنبي لعدة تفجيرات بعد عام ٢٠٠٣، إلا أنه تعرض يوم ٥ اذار ٢٠٠٧، إلى هجوم بسيارة ملغمة أدى لمقتل ما لا يقل عن ٣٠ متسوقاً وتدمير العديد من المكتبات والمباني، كما تدمر مقهى الشابندر الذي يعد من معالم بغداد العريقة. إضافة إلى تدمير واحتراق العديد من المكتبات والمطابع والمباني البغدادية الأثرية في الشارع ثم اعيد اعماره في عام ٢٠٠٨.

أثيل النجيفي: مقترح المالكي بإقالتي إجراء انتقامي

□ الموصل/ عادل كمال

وصف محافظ نينوى أثيل النجيفي طلب إقالته بأنه "إجراء انتقامي"، بعد أن تقدمت "العراقية" مع كتل أخرى هي "التحالف الكردستاني" والتيار الصدري بطلب مماثل لإقالة رئيس الوزراء نوري المالكي.

وكان عدد من أعضاء مجلس النواب العراقي الممثلين عن محافظة نينوى والمنشقين عن القائمة "العراقية" قدموا طلباً إلى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بإقالة محافظ نينوى أثيل النجيفي.

وقام المالكي بتقديم مقترح بهذا الخصوص إلى مجلس النواب من أجل التصويت على الإقالة، بدعوى أن النجيفي خالف الدستور واستغل منصبه في إجراء مباحثات مع حكومة إقليم كردستان حول التنقيب عن النفط في أراض متنازع عليها داخل حدود محافظة نينوى، خلافا لصلاحياته.

لكن النجيفي الذي هو في ذات الوقت قيادي في القائمة "العراقية"، قال في مقابلة مع "نقاش" إن رئيس الوزراء نوري المالكي يريد "إبقاء نينوى ضعيفة، وغير قادرة على إدارة شؤونها المالية إلا بتدخل من المركز".

ووصف النجيفي طلب إقالته بأنه "إجراء انتقامي"، مضيفاً " سبق وأن فشل عدد من نواب القائمة العراقية المنشقين عنها في الحصول على الأغلبية المطلوبة دستورياً في مجلس النواب لإقالتي. والان يكررون المحاولة متبعين الطريقة الثانية المتاحة وهي بتقديم طلب إلى رئيس الوزراء، الذي يجيز له القانون تقديم مقترح إقالة المحافظ الى مجلس النواب لعرضه على التصويت، عملا بأحكام قانون مجالس المحافظات. لعدة مرات سابقة طلب رئيس الوزراء إقالتي، وفي هذه المرة أيضاً سأتعامل مع الموضوع ببساطة وبهدوء، فمن حق أية جهة أو شخص يسمح له القانون بمحاولة إقالتي أن يحاول ذلك، كما أن من حقي أن أرفض ذلك وأن أدافع عن وجهة نظري.

ويرجح النجيفي ان رئيس الوزراء علل اقتراح اقالته، بتسبب محافظ نينوى بأضرار نتيجة مخالفاته الدستورية، واستغلاله منصبه، وإصراره على إجراء مباحثات مع حكومة إقليم كردستان حول التنقيب عن النفط في أراض داخل حدود محافظة نينوى خلافا لصلاحياته.

غير أن الأسباب الحقيقية واضحة للجميع كما يقول النجيفي "محافظة نينوى ترغب في ألا تكون بعيدة ومغيبة عن الاستثمارات النفطية التي تحصل داخل حدودها الادارية سواءً العقود التي وقعها الإقليم مع شركات نفطية عالمية، او العقود التي توقعها الحكومة المركزية". متابعا " ويبدو أن السيد رئيس الوزراء والنواب المؤيدين يودون ألا تسأل محافظة نينوى عن هذه العقود النفطية التي وقعها الاقليم داخل حدود محافظة نينوى ولا تتدخل بهذا الامر وإنما تتركه كأحد أوراق التفاوض بين الحكومة المركزية والإقليم تستخدمه متى شاءت. بل يكفي – من وجهة نظرهم- أن تكون محافظة نينوى وقودا لنزاعات يقررها الغير وتقحم فيها المحافظة. أما السبب الثاني وراء مقترح رئيس الوزراء، هو مشروع استجوابه الذي حملت محافظة نينوى عبئاً مهما فيه، وبدت احد ركائز المطالبة بتعزيز النهج الديمقراطي في العراق، ولهذا تم اختيار هذه المحافظة، للتعجيل بمقترح إقالة محافظها كخطوة استباقية لإحداث معارك جانبية في المناطق المعارضة. نافيا في الوقت نفسه الدخول في أية مفاوضات مع إقليم كردستان بشأن العقود النفطية، بل لم نصل بعد إلى مرحلة الاستفسار من الإقليم عن ماهية هذه العقود وأعدادها ووضعها وأسبابها.

■ عن "نقاش ويكلي"

قانون المحكمة الاتحادية متعثر في البرلمان بسبب فيتو "الشريعة"

□ بغداد/محمد صباح

عزت اللجنة القانونية سبب تأخر إقرار قانون المحكمة الاتحادية في مجلس النواب لوجود توجه لمنح خبراء الشريعة حق النقض "الفيتو" على قرارات المحكمة ما أثار انقساماً داخل الوسط السياسي.

وقال النائب عن التحالف الوطني حسون الفتلاوي لـ "المدى" ان "قانون المحكمة الاتحادية من القوانين المهمة والضرورية وأن إقراره شيء ضروري ووجوب لتحالفه".

وشدد على ان اللجنة انتهت من صياغة هذا القانون من الناحية القانونية وتعديل الكثير من فقراته بحيادية ومهنية عالية، مؤكدا "اعتراض اطراف سياسية بخصوص اعطاء خبراء الشريعة حق النقض "الفيتو" وكشف ان الكتل الاخرى ابدت موقفا معارضا لهذه الفكرة وعلى وجه الخصوص التحالف الكردستاني، مشيرا الى ان "القانون جاهز للتصويت الا ان هذه الفقرة هي من اخرته وتسببت بعدم عرضه للتصويت في الجلسات السابقة بل حتى المقبلة من قبل هيئة رئاسة البرلمان".

أما "ائتلاف القوى الكردستانية" فقد عد هذه الخطوة محاولة لتأسيس مجلس خبراء شريعة وليس محكمة اتحادية، معتبرا ان "هذا الطلب فيه مخالفة صريحة للدستور على اعتبار انها محكمة قضائية وقراراتها بيد القضاة لا خبراء الشريعة".

وأكد عضو اللجنة القانونية النيابية عن ائتلاف القوى الكردستانية لطيف مصطفى ان "اللجنة انتهت منذ فترة طويلة قانون المحكمة الاتحادية وقدمته الى هيئة الرئاسة بعدما وصل اليها كمشروع قانون من الحكومة الاتحادية، مبيناً ان القانون تمت قراءته قراءة اولى وثانية وهو مهيأ للتصويت.

وبين "ان سبب تأخر إقراره هو تدخل "الأحزاب الدينية" التي تحاول زيادة عدد خبراء الشريعة بحيث يكون عددهم اكثر من القضاة، مضيفا أن هذه الفكرة تم الاعتراض عليها من قبل القائمة العراقية وائتلافه، وذكر أن لهؤلاء الخبراء حق النقض في اي قانون يرونه مخالف للشريعة الاسلامية، الأمر الذي لاقى اعتراضا شديدا حتى من داخل التحالف الوطني".

وعن سبب اعتراض الكتل السياسية على فقرة زيادة عدد خبراء الشريعة وأعطاهم حق النقض،اجاب مصطفى "ان اعطاء حق النقض لخبراء الشريعة الاسلامية لأي قانون هي بداية تأسيس مجلس خبراء شريعة وليس محكمة اتحادية.

بدورها حملت "القائمة العراقية" الكتل السياسية مسؤولية عدم اقرار هذا القانون بعد تعديل بعض فقراته التي شوهت من محتواه الحقيقي حسب تعبير احد نوابه.

وذكر رئيس كتلة وطنيون عبد الرحمن اللويزي ان "قانون المحكمة الاتحادية مشروع ضروري لاستكمال بنية مؤسسات الدولة العراقية والدستورية منها ، موضحا ان "القانون تم ترحيله الى رؤساء الكتل بعد مناقشته مع المحكمة الاتحادية داخل اللجنة القانونية".

وأوضح ان "رؤساء الكتل قاموا بإجراء بعض التغييرات عليه ما شوه المشروع ومنها عدد أعضاء المحكمة التي نص الدستور عليها على ان تتكون المحكمة من قضاة وفقهاء شريعة دون تحديد العدد" موضحا ان "الكتل السياسية جعلت عدد الفقهاء والقضاة متساويا فاصبح (٤) فقهاء للشريعة و(٤) فقهاء للقانون و(٤) قضاة ما يعني ان عدد الاشخاص غير القضاة بهذه المحكمة اصبح اكثر من القضاة".

وتختص المحكمة الاتحادية العليا وبحسب المادة (٣٩) من الدستور بالرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة وتفسير نصوص الدستور والفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية، والقرارات والانظمة والتعليمات، والاجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية.

المالكيّ مستعد للاجتماع مع غرمائه في "فرصة أخيرة"

نـوّاب: الهـوة اتسعـتْ بيننـا وذاهبـون للاستجـواب

لوح رئيس الوزراء نوري المالكي باستعداده للذهاب الى أي مكان يمكن أن يتم فيه اجتماع لمناقشة قضايا البلد بغية حلها، والالتقاء مع كل الشخصيات السياسية التي تريد لقاءه لايجاد حل لمشاكل العراق، بعد ان كان مصرا على عقد اللقاء الوطني في بغداد، لكن نواباً وصفوا خطوة المالكي هذه بالمتأخرة، كونهم عازمين على استجوابه وفقاً للآليات الدستورية، مستبعدين عقد اي لقاء وطني طالما انفرد المالكي باتخاذ القرارات.

□ بغداد / المدى

النائب محمد الخالدي من ائتلاف العراقية أكد تعليقاً على استعداد المالكيّ للقاء الكتل السياسية "أن الهوة اتسعت حاليا بين الفرقاء، وأضاف مقرر مجلس النواب في تصريح لـ(لمدى) "كان من المفترض ان تكون خطوة المالكيّ المتعلقة بقبوله لقاء الكتل جاءت منذ فترة بعيدة لأن الاتجاه ذاهب الآن نحو الاستجواب وفق الدستور".

اما بصدد اعلان رئيس الوزراء رفضه حضور الاستجواب في البرلمان فقد شدد النائب الخالدي على ان مجلس النواب هو "أعلى سلطة تشريعية في البلد ولا يمكن المساس بهذه الركيزة الأساسية للبناء الديمقراطي فليس لأحد أن يتحدى الدستور والدولة والديمقراطية وعلى الجميع ضرورة احترام الدستور من خلال وجوب حضور من يطلبه مجلس النواب للمساءلة او الاستجواب، واستبعد الخالدي عقد اللقاء الوطني لحل الازمة ، والسبب حسب وصف الخالدي هو في تفرد رئيس الوزراء باكثر القرارات ذات البعد التوافقي.

بالمقابل يرى ائتلاف دولة القانون تراجع رئيس الحكومة عن موقفه السابق واستعداده لعقد اللقاء الوطني في اي مكان "فرصة للقوى السياسية الرافضة لنهج الحكومة".

وقال النائب هيثم الجبوري عن ائتلاف دولة القانون انها خطوة ايجابية تسهم في تحقيق لقاء الكتل السياسية والخروج بالحوار والمناقشات إلى نتيجة تضع الحلول للمشاكل العالقة، وان ائتلاف دولة القانون "حريص دائما على الخروج من الازمات بشكل ايجابي خدمة للصالح العام".

وأضاف الجبوري في تصريح للمدى امس ان على الكتل الاخرى ان تقابل هذه الخطوة بنفس الروح الايجابية بدلاً من تعقيد الامور فلا بد من الذهاب الى الاجتماع الوطني الذي اصبح السبيل الامثل لحل الامور العالقة بين الاطراف السياسية.

واختتم الجبوري تصريحه بالقول "وان لم يكن هناك تجاوب لهذه الخطوات فإن لائتلاف دولة القانون خياراته الاخرى وفق الآليات الدستورية ومنها حل البرلمان عن طريق رئيس الجمهورية والدعوة الى انتخابات مبكرة إذا تطلب الأمر" واصفا الخطوة بـ" الفرصة الاخيرة".

وقال رئيس الوزراء نوري المالكي في تصريح صحفي أمس الجمعة "انني أرحب بكل من يريد ان يلتقي بي ويحمل هماً لإيجاد حل لاي مشكلة في العراق لان العراق اكبر من المشاكل، لذا فانا مستعد للقاء اي شخص في العملية السياسية يريد اللقاء بي".

وكان المالكي قد اعلن في وقت سابق بأنه لا استجواب ولا سحب ثقة وعلى المطالبين بهما الانتقال الى خيارات الحوار والمفاوضات.

في خطوة وصفها المراقبون بأنها تحد واضح وصريح للدستور والدولة الديمقراطية، وعلق البرلمان في بيان له على التصريح بان مجلس النواب هو السلطة الاعلى في البلاد وانه لاوصاية على الشعب ولا على البرلمان وممثليه الشرعيين.

ووصفت القائمة العراقية على لسان مستشارها هاني عاشور دعوات رئيس الوزراء للاصلاح بأنها صفقات مؤقتة للخروج من الازمة لان اساس المحنة هو رفض الشراكة والتفرد بالقرار.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح